فلتكثف الجهود لاقامة مصنع الأسمنت في الضفة

رغم الصعوبات فالقافلة تسير!

جرى في نهاية الاسبوع الماضي تدشين سد الفرات (سد الطبقة) في سوريا الذي بني بمساعدة الاتحاد السوفياتي المادية والتكنيكية. ويعتبر الخبراء هذا السد بأنه السد العالمي السوري.

ويتيح هذا السد خزن كميات كبيرة من المياه تستخدم في تحويل عشرات الالاف من الدونمات المزروعة بعليا الى زراعة الري. كما سيولد طاقة كهربائية تكفي لتشغيل العشرات من المصانع الجديدة ولامداد المئات من القرى بالتيار الكهربائي. وسيفسح المجال امام تكثيف الجهود الرامية الى تجميع الزراعة وانشاء المزارع التعاونية والمزارع الحكومية.

وسد الفرات العالي هو علامة بارزة على الحياة الجديدة التي تمورها الحياة في سوريا الشقيقة. وهو مثل جديد ساطع على ما يمكن ان يلعبه التعاون العربي السوفياتي من دور فعال في تغيير طبيعة الحياة في الوطن العربي وارتفاع افاق حركة التحرر الوطني العربية الى ذرى جديدة على طريق بناء الحياة السعيدة والمتقدمة لجماهير الامة العربية.

ورغم كل المصاعب والتعقيدات التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية المفتتنة بسامين اجتماعية تقدمية، فانها تحرز النجاحات في مجالات اقتصادية شتى. ولا شك ان التعاون الاقتصادي بين هذه الحركة وبين المعسكر الاشتراكي، والاتحاد السوفياتي في المقام الاول، سيكون الصخرة التي ستتحطم عليها مؤامرات الامبرياليين والرجعيين العرب والمعلقين لواء شعوبنا العربية اسيرة انماط الحياة التي اكل عليها الدهر وشرب!

ابو فجر

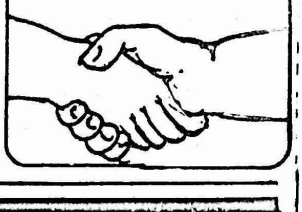

☐ خلصنا في العدد السابق من "الطليعة" الى تبيان ضرورة اقامة مصنع للاسمنت في الضفة بصفته خطوة جوهرية نحو الاستقلال الاقتصادي.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو هل توجد امكانيات واقعية لاقامة مثل هذا المصنع بحيث يستجيب للمتطلبات الاقتصادية المختلفة. فتوفر السوق والمواد الخام وامكانية الاستثمار والتمويل وتشغيل المصنع بكفاءة هي من الامور الضرورية توفرها لكي يتمتى النجاح لهذا المشروع. وسنحاول التطرق الى هذه الامور باختصار.

اولا - توفر السوق

صحيح ان من الصعب حساب كميات الاسمنت المطلوبة في امواق الضفة والقطاع. ولكن بالامكان تقدير هذه الكميات بشكل تقريبي اذا ما اعتمدنا تقديرات بعض المهندسين القائلة بان المتر المربع الواحد من البناء الجاهز يحتاج - في ظروف بلادنا - تقريبا الى ١٥٠ كيلو اسمنت. وتشير الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية الى ان المعدل السنوي لمساحة الابنية التي اكملت خلال سنوات ٧٤ و٧٥ و٧٦ هو ٦٢٠ الف متر مربع.

وهكذا فان المعدل السنوي العالي لاستهلاك الاسمنت في قطاع البناء هو ٩٣ الف طن دون الاخذ بالحسبان استهلاك مصانع الطوب والبلاط وغيرها من مواد البناء ودون حساب الامكانية المترقعة لازدياد الطلب في المستقبل في حالة التوصل الى حل يضع حدا للاحتلال.

وللمقارنة فان مصنع الاسمنت في الاردن كان قد بدأ طاقته الانتاجية بمقدار اقل من هذا الرقم حيث وصل انتاجه عام ١٩٠٦ الى ٧٦ر٠ الف طن.

ثانيا - توفر المواد الخام وامكانية التشغيل:

تفيد الانباء ان مؤسسة فرنسية تولت اجراء دراسة لامكانية اقامة المصنع في الخليل وان نتائج دراستها اثبتت توفر المواد الخام اللازمة وامكانية تدريب الكوادر الفنية الكفؤة.

ثالثا - التمويل:

وهي مشكلة هامة يجب التغلب عليها. فان عدم وجود دولة لنا بعد يحول دون قيام القطاع العام بانشاء هذا المشروع. كما ان الاوضاع السياسية غير المستقرة تجعل الكثيرين من اصحاب رؤوس الاموال يحجمون عن توظيفها في هذا المشروع. بل ان عددا من هؤلاء يقومون بتهريب اموالهم الى الضفة الشرقية لاستثمارها هناك مبطين بذلك الدليل على لا وطنية هذه الشريحة من البرجوازية الوطنية في المناطق المحتلة وعدم اهتمامها بمصير الوطن.

الا ان هناك اقساما اخرى من هذه البرجوازية مرتبطة بالانتاج المحلي ولها مصلحة في اعادة استثمار ارباحها محليا لتحقيق المزيد من الارباح. ولا شك ان هذه الاقسام ستجد نفسها مدفوعة بحكم العوامل المذكورة وبحكم امكانية تحقيق ارباح عالية من مشروع الاسمنت - الى المساهمة المماسة في انجاز المشروع. كما ان اصدار اسهم وعرضها على مختلف الفئات سيساعد في تجميع الاموال اللازمة لانجازه.

يمكننا الاستنتاج، اذن، ان امكانيات اقامة مصنع الاسمنت هي واردة وواقعية والمطلوب هو الانتقال من مجال الكلام الى حيز التنفيذ العملي وبسرعة!

الضغوط الاقتصادية السعودية

تفشل في إعاقة مسيرة اليمن الديموقراطية

☐ منذ ان تسلمت القوى الثورية اليسارية مقاليد السلطة في اليمن الديموقراطية اثر حركة التصحيح في حزيران عام ٦٩، وهذه الجمهورية الفتية تتعرض لشتى المؤامرات الامبريالية والرجعية العربية وخاصة السعودية من اجل حرفها عن طريق التحولات التقدمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وكانت السعودية قد اقامت علاقات دبلوماسية مع اليمن في اذار ٧٦ على امل ان تنجح بأسلوب الدبلوماسية والضغط الاقتصادي في التوصل الى ما فشلت في تحقيقه عن طريق الاعتداء المسلح واثارة النعرات القبلية.

قامت السعودية بالتلويح بالاغراء المادي والوعد بتقديم ٣٠٠ مليون دولار كقروض لليمن من اجل "فك ارتباطها بموسكو"! الا ان المسؤولين في اليمن الديموقراطية اعلنوا حينها طبقا لما نقلته مجلة "ميدل ايست" - ان اليمن استعدت لقبول ٥٠ مليون دولار من السعودية كمساعدة غير مشروطة، تنفق ٢٠ مليون منها على اقامة مشروع كهرباء و٣٠ مليونا للاسكان وبناء المدارس.

كما ان العصفور اليمني الثوري الذكي لم يقع في شرك الرجعية السعودية! واستمر النظام الثوري ذو التوجهات الاشتراكية في القيام بالمزيد من الاجراءات الهادفة الى استكمال مهام الثورة الوطنية الديموقراطية. واتخذت العديد من الخطوات السياسية والتنظيمية لبناء حزب اشتراكي طليعي في اليمن يضع نصب عينيه مهمة السير في البلاد على طريق البناء الاشتراكي وتعزيز روابطها بالحركة الثورية العالمية وتقديم الدعم لها كما حدث مؤخرا مع اثيوبيا.

وهكذا ايقنت السعودية ان مخططها الجديد فشل وبادرت الى قطع "مساعداتها" عن اليمن. وكما تقول مجلة "ميدل ايست" (عدد اذار ٧٨) فان شركة بترومين السعودية قد الغت عقدا مع مصفاة البترول في عدن لتزويدها بمليون طن من البترول سنويا وكذلك لم يتحقق القرض السعودي لمشروع الاسكان.

كما ابلغ السعوديون دبلوماسيين غربيين انهم سيمارسون ضغوطا على دول الخليج العربي والبنك الدولي من اجل عدم اعطاء قروض لليمن الديموقراطية وتفيد الانباء ايضا ان السعودية تعيد دعمها للقبائل الموجودة في اليمن الشمالي من اجل الاعتداء على حدود اليمن الديموقراطية.

وتعرب القوى الثورية في اليمن الديموقراطية عن قناعتها بان الضغط السعودي ومؤامرات الرجعية العربية ستتحطم على صخرة المنجزات التي حققها النظام التقدمي في اليمن الديموقراطية وعلى تلاحم جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والتفافهم حول الحكومة الثورية.

تزعزع الدولار الأميركي

هل هو مؤشر على أزمة اقتصادية محتملة

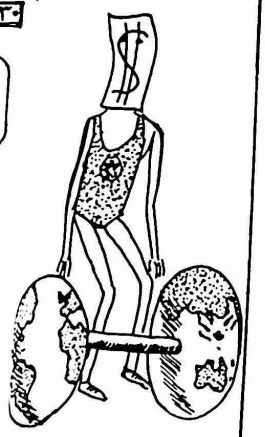

☐ تتواتر الانباء عن الضربات المتتالية التي يتعرض لها الدولار في الاسواق النقدية العالمية. ولم تفلح كل المحاولات التي لجأت اليها الادارة الاميركية، بالتعاون مع حلفائها الاوربيين في ايقاف الهبوط المستمر في قيمة الدولار. وحتى المساعدات التي قررت حكومة المانيا الغربية تقديمها من اجل الحفاظ على قيمة الدولار بالنسبة للمارك الالماني لم تنجح في تثبيته بالنسبة للين الياباني وغيره من العملات.

ويلعب العجز في ميزان المدفوعات الاميركي دوره في انخفاض قيمة الدولار. فقد بلغ العجز في الاشهر التسعة الاولى من عام ٧٧ حوالي ١٦٠٠٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة او ما يعادل ١٣٧٥٥ مليون دولار مقابل ٧٥٥٣ مليون دولار خلال عام ٧٦ بأكمله (نشرة صندوق البنك الدولي، عدد ٧٨.١.٢٣).

وجنبا الى جنب مع العجز الكبير في ميزان المدفوعات فان الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الامريكي تزيد من الازمة التي يمر بها الدولار. فقد ذكرت جريدة لوموند "الباريسيه" ان وزارة التجارة الامريكية قد اعلنت ان معدل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في امريكا قد هبط بنسبة ٩ر١ بالمئة في شهر كانون ثاني ٧٨. وهذا اقوى هبوط يشهده الاقتصاد الامريكي عام ١٩٧٥. كما تبين ان ثماني مؤشرات من اصل المؤشرات الرئيسية العشرة قد اتجهت نحو الهبوط". وقد ساهم اضراب عمال المناجم الطويل في سبيل تحسين شروط عملهم في اضعاف القدرة الاقتصادية الامريكية.

كما ذكرت صحيفة "انترناشيونال هيرالد تربيون" (٧٨.٢.٢٨) ان الحكومة الامريكية اعلنت ان الاقتصاد الامريكي يشهد موجة جديدة من التضخم حيث ارتفعت الاسعار في شهر كانون ثاني ٧٨ ضعف ارتفاعها في الاشهر الستة السابقة مجتمعة!

ان كل هذه الظواهر تشير الى احتمال حدوث موجة جديدة من الهبوط الاقتصادي في الولايات المتحدة. ويعتقد بعض اقتصاديين ان تضخم الدولار

الأجور الاسمية والأجور الحقيقية

☐ وردتنا من الاخ سمير رمضان من القدس رسالة يقول فيها "لقد لفت نظري حديثكم حول ما يسمى بالاجور الحقيقية للعمال والموظفين وذلك في زاوية "تحت المجهر" في العدد الرابع من "الطليعة". والذي اود ان اساله هو ما الذي تعنونه باستعمال تعبير الاجور الحقيقية وهل هناك اجور حقيقية واخرى غير حقيقية؟".

نجيب:

اصطلح علماء الاقتصاد على تقسيم الاجرة الى قسمين رئيسيين: الاجرة الاسمية والاجرة الحقيقية.

والاجرة الاسمية: هي الأجرة النقدية او ذلك المقدار المعين من النقود الذي يقبضه العامل او الموظف لقاء العمل الذي يقوم به. ولا تستطيع الاجرة الاسمية ان تعطي صورة كاملة عن المستوى الحقيقي لاجور العمال والموظفين باعتبار ان هذا المستوى مرتبط بمستوى الاسعار وبمقدار الضريبة التي يدفعها العاملون. ويمكن تحديد المستوى الفعلي لاجور العاملين عن طريق معرفة الاجرة الحقيقية.

الاجرة الحقيقية: هي كمية البضائع التي يتمكن العامل من شرائها بذلك المقدار المعين من النقود الذي يقبضه. اي بالاجرة الاسمية. ويرتبط البضائع والخدمات (كالمأكل والمشرب والملبس واجور السكن والمواصلات والتعليم الخ...).

ولمعرفة دليل الاجرة الحقيقية يتوجب تقسيم دليل الاجرة النقدية على دليل الاسعار. والمثال التالي يبين ذلك عمليا:

كان المعدل اليومي للاجرة في الضفة الغربية سنة ٧٣ هو ٨ر٢١ ليرة اسرائيلية وارتفعت هذه الاجرة عام ٧٤ الى ٧ر٢٨ ليرة. اي ان دليل الاجرة الاسمية كان ٦ر١٣١ بالمئة. وللوهلة الاولى يمكن القول ان زيادة في الاجر قد حصلت خلال سنة ٧٤. ولكن ارتفاع الاسعار خلال عام ٧٤ بلغ دليله ٣ر١٤٢ بالمئة.

وبقسمة دليل الاجرة الاسمية على دليل الاسعار - خلال عام ٧٤ -- نرى ان الاجرة الحقيقية في عام ٧٤ بلغت ٣ر٩٢ بالمئة. وهكذا نرى انه بالرغم من حصول زيادة في الاجرة الاسمية الا ان الاجرة الحقيقية للعاملين قد نقصت وتردت بالتالي اوضاعهم الاقتصادية والمعاشية.

ويلجأ العاملون عادة الى تشديد نضالهم من اجل الدفاع عن لقمة عيشهم ومن اجل زيادة الاجرة الحقيقية التي يتقاضونها. وهم يقومون، من اجل هذا الهدف، بتشكيل النقابات العمالية والمهنية التي تقود نضالهم ويستخدمون الاضراب عن العمل وسيلة لاجبار اصحاب العمل على زيادة اجورهم بنسبة كبيرة بحيث تؤدي الى تحسين مداخيلهم